مهـــــددات البنيـــــة الاجتماعيـــــة والاقتصــادية في دارفــور (القــرن العشرين - الواحد والعشرين)

د. حنان عبد الرحمن عبدالله التجاني [1]

مستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على إقليم درافور في السودان الشرقي، وهي دولة السودان (حالياً)، بجانب المحاولة لاكتشاف اسباب النزاع والصراع اللذان أرقا المجتمع في دارفور وتسليط الضوء عليه لإبراز بعض جوانبه التاريخية والحضارية، من خلال حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والقضائية. أما الأهمية فإنها تكمن في العمل على سد بعض الثغرات المعرفية التي تخص النزاعات في دارفور.

منهجية الدارسة: اتبعت الدراسة منهج السرد التاريخي الوصفي التحليلي المستند على المصادر والمراجع الأصيلة. احتوت الدراسة على أربعة مباحث المبحث الأول تناول ضعف البنية الاجتماعية في دارفور. أما المبحث الثاني، فتحدث عن ضعف البنية الاقتصادية في دارفور ، المبحث الثالث تناول أسباب الأزمة في دارفور. ثم المبحث الرابع تناول الخلفية التاريخية عن النزاعات والصراعات في دارفور. شملت الدراسة المحورين الزماني والمكاني (الزمان: القرن العشرين والواحد والعشرين) أما المكان، فإقليم دارفور.

استطاعت الدراسة الوصول إلى بعض النتائج منها أن النزاعات والصراعات في دافور تعود تاريخيا لازمان بعيدة؛ لأن الحلول لم تكن ناجعة وجذرية معظمها مؤقتة لذلك سرعان ما تعود للاشتعال مرات عديدة لذات الأسباب القديمة، فتكررت إلى أن صارت نزاعات مسلحة ذاتية الاشتعال، هذا بجانب نقص الوعي بين أفراد المجتمع المتصارع، ربما لنقص الموارد في زمن الجفاف الذي أدي الى النزوح فصاروا يتنافسون في أماكن مصادر المياه الشحيحة، والتصادم في المساحات الزراعية ومسارات المراعي.

أما التوصيات، فقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لإكمال الجوانب

[1] أستاذ التاريخ المشارك /جامعة نيالا كلية التربية- قسم التاريخ- السودان.

Email: Hananabd779@gmail.com

الناقصة في تاريخ دافور. وعلى الجهة المعنية (الدولة) أن تقف بجانب الباحثين ومساعدتهم وتهيئة الظروف المناسبة لهم في مجال البحث العلمي.

خلصت الدراسة الى أن الصراع في دارفور صراع قديم يجب وضع الحلول والمعالجات الجذرية لها.

كلمات مفتاحية: دارفور، مهددات، أزمة دارفور، حاكورة

Abstract

This study aimed to identify the Darfur region in eastern Sudan, which is now part of Sudan. Its significance lies in its attempt to uncover the causes of the conflict that has plagued Darfur society and to shed light on some of its historical and cultural aspects, through an examination of its social, economic, cultural, and spatial life. To achieve this, the research adopts a descriptive historical narrative approach based on original sources and references. The study is divided into three sections: the first section addresses the causes of conflict in Darfur; the second section discusses the historical background of these causes; and the third section examines the justifications for conflict in Darfur. The study encompassed both temporal and spatial dimensions, focusing on the Darfur region during the 20th and 21st centuries. The study concludes with several conclusions, including that the conflicts and disputes in Darfur have deep historical roots. The solutions implemented were largely temporary and ineffective, leading to frequent flare-ups for the same underlying causes. These conflicts have become self-perpetuating armed conflicts, exacerbated by a lack of awareness among the warring communities, perhaps due to resource scarcity during periods of drought that led to displacement. This resulted in competition for scarce water sources and clashes over agricultural land and grazing routes. Finally, the study concludes that the conflict in Darfur is long-standing and has not been addressed through fundamental or sustainable solutions, as its underlying causes remain deeply rooted.

Keywords: Darfur, Threats, Darfur Crisis, Hakura

مقدمة

شكلت قضية دارفور احدى أهم القضايا التي شغلت بال انسان دارفور في بداية الألفية الثالثة، فمن صراعات بسيطة، الى أن اصبحت أزمة إنسانية عصية في تاريخها الحديث والمعاصر.

تدخلت السلطة السياسية لحلها بوساطة الادارة الأهلية لكنها لم تنجح في حل الأزمة جذرياً لذلك تحولت الصراعات من صراعات محلية الى صراعات ذات طابع دولي بالغ التعقيد، وعليه يجيئ البحث لإبراز مهددات أزمة دارفور، وبيان العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة في الفترة من (2003- 2022م) وتوضيح الظروف التي تسببت في الأزمة و مراحلها والوقوف على آثارها ، ومدى تأثيرها فى واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ودور السلطة السياسية في معالجة المشكلة .

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من خلال وجود الصراع الحالي في دارفور بمراحله المختلفة، المرتبطة بالمشكلات المعقدة والتوترات الأمنية والإنسانية المتسارعة، وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية كمهدد اجتماعي، واقتصادي، سياسي وثقافي لإنسان دارفور في مدى أكثر من عشرين عاماً، حيث نتجت عنها حروب أهلية, .

نتج عن ذلك ظهور مهددات اجتماعية واقتصادية شكلت الأزمة في دارفور عبر مراحلها المختلفة.

أهمية البحث

سد الثغرات المعرفية بالمعلومات الموثقة من المصادر الأصيلة في الجوانب الآتية

1- ما تعنيه مهددات الحياة الاجتماعية في دارفور في ظل الحروب والصراعات القائمة.

2- مدى تأثير تداعيات الأزمة في واقع الحياة العامة.

3- مدى تأثيرها في نمط الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

4- دور السلطة الحاكمة في محاولة معالجة الأزمة.

أهداف البحث

1ـ تعمل الدراسة على إبراز العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة في دارفور الفترة (2003- 2022م).

2- أن تتعرف الدراسة على مراحل الأزمة(تاريخياً) وبعض الأطراف المساهمة فيها.

3- الوقوف على آثار الأزمة في إنسان دارفور.

منهج البحث

تم اختيار وتوظيف المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي .

أسئلة البحث

1- ما هي المهددات الاجتماعية في دارفور؟

2- ما مدى تأثيرها على واقع الحياة العامة؟

3- كيف تؤثر الأزمة في واقع الحياة الاقتصادية في دارفور؟

4- ما دور السلطة السياسية في معالجة المشكلة (أزمة دارفور)؟

الحدود المكانية للبحث:

إقليم دارفور.

الحدود الزمانية:

(2003ـ2022م) .

تمهيد

تقع دارفور في الجزء الغربي من السودان الشرقي، يحده من الشمال الغربي ليبيا، من الغرب تشاد، من الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى، من الجنوب دولة جنوب السودان فضلا عن حدوده مع بعض الولايات السودانية، مثل: ولاية كردفان والولاية الشمالية .(1 عبد الحليم رجب ،الاسلام والعروبة في دارفور (ب،ت) : القاهرة ، ص12).

تتكون دارفور إدارياً منذ العام (1994م) من ثلاث ولايات هي ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وهي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم بصورة عامة، ثم ولاية جنوب دارفور، وعاصمتها نيالا وهي المدينة التجارية والاقتصادية. أما الولاية الثالثة، فهي ولاية غرب دارفور، وعاصمتها الجنينة. فيما بعد تطور الإقليم وشمل خمس ولايات بإضافة ولايتي (وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، وشرق دارفور وعاصمتها الضعين).(2 عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006)، ص 84.

يبلغ عدد السكان حوالى 6.7 مليون نسمة، وتعيش فيه أكثر من 100 قبيلة من أشهرها الفور التي سمّيت بها المنطقة، وقبائل أخرى عديدة منها الرزيقات، وهي قبيلة عربية تنقسم إلى رزيقات بقارة، وتعيش في جنوب الإقليم منطقة الضعين، ورزيقات أبالة وأهلها من رعاة الإبل، ومن القبائل أيضاً

الزغاوة والتنجر والميدوب والزيادية والبرتى والمساليت والتامة والفلاتة والقمر والمعاليا والبني هلبة والتعايشة والسلامات وغيرهم. (3 عطا، البطحاني ، ص14 أنظر أبو سليم، محمد إبراهيم، الفور والأرض، وثائق تمليك دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 1975ص36) .

تبلغ مساحة الإقليم حوالي نصف مليون كيلومتر مربع تقريبا، أي خمس مساحة السودان البالغة 2.505.813 كيلومتر مربع (مليون ميل مربع)، وتكثر بها المرتفعات الجبلية وأشهرها جبل مرة الذي كان ذات يوم أكثر المناطق اخضرارا في أفريقيا الساحلية، تتخللها الشلالات والبحيرات البركانية. وتنمو بها الكثير من الأشجار والغابات الكثيفة المتشابكة، كما تمتاز بأخاديد مذهلة تمتد على مد البصر بدون أن يظهر لها قرار. بيد أن المنطقة تعرضت خلال الثلاثين سنة الأخيرة لتدهور بيئي خطير بسبب موجات الجفاف والتصحر الشديدين .أثار النزاع حول الماء والعشب والأرض حالة من التوتر بين السكان الذين يعتمدون على الرعي في معيشتهم وأولئك الذين يعتمدون على الزراعة. وقد كانت النزاعات ذات مستوى قبلي محدود تشرف على حلها دائما الإدارات الأهلية، (4، التونسي ، تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ،(1965) : القاهرة،ص136 انظر أبو سن. علي عبد الله، مذكرة تاريخية عن مديرية دارفور ووضعها (1967م) الخرطوم، ، دار الوثائق القومية، ص86).

المبحث الأول: المهددات في دارفور أ ــ (ضعف البنية الاجتماعية)

انقسمت القبائل في دارفور إلى قسمين أساسيين القسم الأول: يضم القبائل الأفريقية، مثل: الفور والزغاوة والمساليت والبرتى والبرقو والفلاتة وغيرهم. أما القسم الثاني، فيضم القبائل العربية، مثل: التعايشة والبني هلبة والرزيقات والمسيرية والمعاليا وغيرهم (5عبد الحليم رجب ، مرجع سبق ذكره، ص19).

من الصعب الجزم بالقول بإن للمجتمع السوداني الدارفوري القدرة على تأسيس بنية اجتماعية قوية موحدة في ظل هيمنة القبيلة وثقافتها التقليدية، فالنظام القبلي لم يتغير في جوهره، بل اكتفى بإدخال قيم وآليات جديدة مناهضة لطبيعة القيم الإيجابية في منظومة الثقافة القبلية، وهذا سهَّل إعادة إنتاج القبيلة كنظام معزول ومغلق ومقاوم لأي مدخل جديد قادم من الخارج، خاصة إذا كانت نتائجه تحرير الأفراد من الخضوع للبنية القبلية ككتلة، وهذا الإدخال الجديد حصل بفعل الشيخ (زعيم القبيلة) والدولة .(6 الرشيد رمضان سعد الله، «أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا:

دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً،» (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، (2008)، ص 52).

إن التجديد الذي يحدث بفعل التعليم والإعلام والتجارة والتفاعل الاجتماعي والسياسي تم قتل نتائجه بتفعيل آليات الصراع بين القبائل كما هو الحال في كل من دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وغيرها من المناطق الأخرى في السودان، وهذا أسهم في إعادة إنتاج القيم السلبية كالثأر والإحساس بالخوف من الآخر والتكتل لمواجهته، وتفعيل العصبية كمهدد جوهري للفعل، وأسهم أيضا في السير بالقبيلة في اتجاهات سلوكية عصية سهلت بناء جماعات متنافرة ومتنازعة، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى خلق قيادات مشائخية متعددة في منظومة القبيلة الواحدة والتي غالبًا ما تكون خاضعة لقوة أكبر منها على رأس المنظومة القبلية، التي تعتمد على قوة تحالفاته وقدرته على إدارة صراعاته بالدهاء العشائري، وتلعب قوته المالية والسلطوية في منظومة الدولة دورًا فاعلًا في تعزيز قوّته وهيمنته.(7الرشيد ، رمضان ، 2008م ص52) .وبفعل قوة النخب (زعماء القبائل) فقدت الدولة هيبتها إذ صعب عليها السيطرة التامة وقانونها لا يطبق إلا على الضعفاء؛ لذا فإن أغلب الخاضعين للدولة من عموم الناس يحسون بالظلم والقهر مما جعلت علاقتهم سلبية بالدولة.(8 زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة، 2006، ص. 150-149).

عندما تصبح القبيلة مصدر شرعية الدولة وكلاهما مرتهن بالفعل الأصولي فإن الدولة تصبح ضعيفة وهشة، وكلما ضعفت المؤسسة العسكرية والقوى الحديثة أو تحالفت بعض القبائل مع الدولة ضد قبائل أخرى، يصبح الصراع حادًا وخطيرًا ومؤلمًا، ويأخذ مسارات كثيرة لا ينتج عنها سوي الأزمات القاتلة للدولة، وكما هو الحال في الصراعات القبلية في غرب السودان(دارفور)، التي تحولت لاحقًا إلى حركات مسلحة تطالب بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية.(9 حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، ص 181، ومحمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2006)، ص 356 – 359).

يمثل إقليم دارفور تاريخياً بتداخلاته الإثنية وامتداداته القبلية أحد أهم العوامل التي اججت الصراعات داخل الإقليم وعبر حدوده. ظلت دارفور طوال الفترة 1916 – 1956 جزءاً لا يتجزأ من

السودان الحديث كمنطقة ينقصها الوعي، يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية. نتج عن ذلك صراعات قبلية طفيفة في بادي الأمر فيتم حسمها بوساطات تقليدية (تدخل الأجاويد) ثم تمرحلت الصراعات وتوسعت فأصبحت ذات طابع غير موجه مما جعلت القبائل تتنافر فيما بينها فتولدت الكراهية فحملوا السلاح، فظهرت الجماعات المسلحة فعرف لاحقا بالنزاع المسلح ، فالحرب في دارفور هي نزاع مسلح يجري في منطقة دارفور في السودان، (اندلع في فبراير 2003 م عندما بدأت مجموعتان متمردتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بحمل السلاح). إزاء ذلك يتفق معظم المحللين وبعض الكتاب على الزعم بأن إقليم دارفور كان يعاني تهميشًا واضحًا من الحكومات المركزية على مدار تاريخ السودان المستقل، رغم إسهامه الكبير في بناء الدولة.(10 سعد الله، «أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا: دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً،» ص 27 انظر عبد الله. علي حسن ، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986ص56)

مرّ إقليم دارفور بحقب تاريخية متعددة، ما بين قيام مملكة دارفور في العام(1445م) وخضوعها للحكم المصري التركي العام(1874م) ثم خضوعها لحكم الدولة المهدية بقيادة محمد أحمد المهدي العام(1885وبعد وفاة المهدي سيطر الخليفة عبد الله التعايشي، على شؤون الدولة المهدية، فعمل على تهجير القبائل في دارفور قسراً مما سبب خللاً في البنية الاجتماعية، كما لم ينجح في صدّ الهجوم الإنجليزي-المصري الذي كان يقوده الجنرال كتشنر في موقعة (كرري)، فاحتلت الجيوش الإنكليزية-المصرية أم درمان عاصمة المهدي. أما دارفور فاستطاع علي دينار أن يسترد ملك آبائه ويستقل عن حكومة السودان لمدة 28 عاماً إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى ووقف السلطان علي دينار إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء، وهنا قرر الإنكليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على دارفور التي أصبحت خاضعة خضوعاً فعلياً للحكم الثنائي كباقي أقاليم السودان وذلك في العام(1916م) بعد القضاء على جيوش علي دينار ومقتله. وبذلك دخلت دارفور تحت الإدارة الثنائية حتى نهاية الحكم الثنائي واستقلال السودان العام(1956م) (11حسين. عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، ج1، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، مصر، 2012.).

المبحث الثاني: ب ــ ضعف البنية الاقتصادية

إن الحرب في كل مكان لها انعكاسات سلبية حادة خاصة على المستويين الاقتصادي والإنساني. فإن حكومة السودان أنفقت على حرب دارفور مبالغ كبيرة للغاية ما يعادل 162 % من الناتج المحلي

الإجمالي خلال سنوات الحرب. ويشتمل هذا على 10.08 بليون دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة، و7.2 بليون دولار في صورة خسائر في الإنتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور، و2.6 بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في الحرب، و4.1 بليون دولار خسائر نتجت عن الإضرار بالبنية الأساسية.

وفي الوقت الذي كانت الدولة على مدار عقدين توجه ما نسبته 1.3 % من ميزانيتها إلى الصحة العامة و1.2 % إلى التعليم، فإنها كانت تنفق ما نسبته 23 % من الميزانية السنوية إلى المجهود الحربي في سنوات الحرب في دارفور، فأصبح ذلك خصماً على التنمية في دارفور، فتأثر الدخل الفردي بصورة كبيرة علاوة على الدخل الكلي العام فتدهور الاقتصاد المحلي مما أدى الى النزوح وهجرة التجار اصحاب رأس المال .(12)

تسبب ارتفاع عدد النازحين إلى ضعف التنمية البشرية، وخلق تحديات كبرى أمام تلبية الأهداف التنموية في الألفية الثالثة. وقد خلّفت الحرب التي شهدتها دارفور أكثر من 30 ألف قتيل، ونزوح 3 ملايين إنسان وإضرام النيران في عدة قري، وفقدان ما قيمته ملايين الدولارات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التي تم نهبها، وفيما وراء ذلك لا يمكن تقدير الخسائر النفسية التي ترتبت على تلك الحرب وما ارتبط بها من تمزيق اللحمة الاجتماعية. كما تعرضت الأولويات الاقتصادية لخلل تام.(13 يوسف خميس أورفاس، ورقة بعنوان أزمة دارفور: أسبابها وتداعياتها الاقتصادية، قدمت في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، جامعة القاهرة، 13-14، 2004، ص. 14).

إن خسائر الأرواح أو الدخل الذي كان يُنتظر أن يجلبه الذين لقوا حتفهم يجب أن يؤخذ في الاعتبار. فنظرا لعدم وجود بيانات كافية، فإنه لا يمكن تقدير وتحديد قيمة المفقود غير المباشر على وجه المثال هروب رؤوس الأموال، هجرة العمالة المدربة وضياع فرص التعليم للأجيال الجديدة.

المبحث الثالث: أسباب النزاع القبلي في دارفور

ارتبط النزاع (Dispute) وما يتبعه من الصراع القبلي (Conflict) في السودان بصورة عامة ودارفور بصورة خاصة ببنية الدولة ونظامها. هما اللتان نقلتا النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي. فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات التي ينقصها الوعي. لكن إذا تحول إلى عنف وتصعيد يزداد حدة التوتر ويزداد الصراع خاصة المسلح فتصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي. حيث إن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام

قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات ثأر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية. أما زيادة معدلات النزاع خلال فترات زمنية قصيرة مع تنوع اسباب الاختلاف وتكرارها وكثافة عدد الضحايا وتفاقم حجم الخسائر، فإنها تصبح ظاهرة تؤثر في التماسك الاجتماعي والاستقرار . (14 صالح. التجاني مصطفى محمد، الصراع القبلي في دارفور، أسبابه وتداعياته وعلاجه : دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2000ص165).

عند استقراء ظاهرة الصراعات القبلية في السودان (دارفور) يتضح أنها ظهرت بوصفها تنافساً أو نزاعاً قبلياً على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة التي ظهرت نتيجة للكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والتصحر)، ويتعقد بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي لـ«الحاكورة»، (يعد نظام الحاكورة نمط من انماط الانظمة التي تخصص لملكية الاراضي في سلطنة الفور). إلا أنه ينطوي على اعتراض كثير من القبائل على شكل التنظيم الحديث وآليات الدولة الحديثة التي بدأت تؤثر في آلية البنية التقليدية للمجتمع القبلي وهي «الإدارة الأهلية». كما أن غياب الوعي بين القبائل في حل النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور «المحاصصة السياسية في تلك المرحلة» بدلاً عن الحزبية في العملية السياسية، بما أن كليهما اليتان لتوزيع المناصب لكن الاختلاف في الأساس الذي يتم عليه التقسيم فالمحاصصة السياسية تكون على أساس قبلي، طائفي، عرقي أو مناطقي بينما المحاصصة الحزبية توزع المناصب بناءً على الوزن الانتخابي للحزب. أدى ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتعقيدها. وقد تجلى ذلك بوضوح في تفاقم أزمة دارفور. (15التجاني، صالح، ص166 أنظر. رزق مرقص، تطور نظام الإدارة الأهلية في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984م).

الجدير بالذكر أن النزاعات القبلية في السودان ارتبطت بأسباب وعوامل متعددة: مثل: .

أـ الصراع حول الأرض (الحواكير، المراعي، الزراعة: الرُحل ضد المزارعين).

ب - غياب التنمية الشاملة العادلة مع غياب توظيف هذه الموارد لخدمة الإنسان والحيوان.

ج - إلغاء الإدارة الأهلية، ثم إعادتها مع إضعافها وتسييسها مما نتج منه فراغ إداري وفراغ أمني أدى الى تصعيد الصراع القبلي والذي تقاطع مع ظهور الحركات المسلحة فاتسع وأصبح أكثر دموية.

د ـ أداء الميليشيات القبلية لأدوار أمنية هي من صميم عمل الأجهزة الشرطية والقضائية.

هـ - انتشار السلاح بسبب الصراعات. (16 صلاح الدين حمزة الحسن، أزمة دارفور وتوصيات هارتزل، على موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية، تاريخ 25 مايو 2005). وادي النيل، جامعة القاهرة، 2004، ص. 14).

نظراً لظهور الحركات المسلحة أصبح هناك تصادم بين الحكومة والحركات فانتقلت الصراعات القبلية إلى مراحل معقدة .(17 جاد الله. عبد الله على، مع الإدارة الأهلية في مسيرتها، مركز عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2005 ص87).

المبحث الرابع: الخلفية التأريخية للنزاع في دارفور

الحرب في دارفور هو نزاع مسلح يجري في منطقة دارفور في السودان، منذ فبراير 2003م عندما بدأت مجموعتان متمردتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بحمل السلاح. وعلى الرغم من أن انفجار الوضع بصورة واسعة في دارفور يعود إلى العام 2003 م، إلا أن الأضواء كانت مسلّطة عليه منذ ثلاثة عقود حيث شهدت أوضاعاً مضطربة، ولم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب عدة ظواهر أمنية وسياسية وطبيعية (جفاف وتصحّر) أدت إلى ثلاث مجاعات كبيرة في الأعوام 1973م و1985م و1992م ،كذلك أدّى الصراع التشادي التشادي، والصراع الليبي التشادي خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المنصرم إلى انتشار السلاح والجماعات المسلحة في الإقليم، وبالتالي قاد إلى ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت في المنطقة، متزامنة مع الجفاف والتصحّر، وقد ذهب ضحيتها أكثر من 15 ألف نسمة،كذلك استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان، نصفهم في دارفور وخصوصاً في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية (علماً أن هناك أكثر من 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد)بمعنى أن هناك قبائل في دارفور جذورها في تشاد أو العكس كما أن عامل المصاهرة بين القبائل في تشاد ودارفور لها كبير الأثر في عملية الدمج ثم الحماية ، بجانب ذلك في حالات الاضطرابات السياسية في اي من الدولتين سرعان ما تلجأ تلك القبائل الى دارفور أو العكس ، جراء ذلك تدفق السلاح بكثافة في دارفور فأصبح العنصر التشادي، سواء من القبائل الأفريقية أو العربية، مشاركاً في التدهور الأمني في دارفور على مدى السنوات الماضية.(18 دار الوثائق القومية، الخرطوم. أبي شوك. أحمد إبراهيم، "مذكرة عن الإدارة الأهلية النشأة والتطور"، متنوعات 12/265/3520 ،

لعبت حرب الجنوب وتطورات الأوضاع في أثيوبيا دوراً مهماً في تأجيج الوضع الأمني في دارفور. وقد استفادت القبائل المختلفة من توافر السلاح الذي يتم تهريبه إلى المنطقة، كما استفادت القبائل من السياسة التي انتهجتها الحكومة السودانية بتدريب الأفراد للدفاع الشعبي في مواجهة حرب الجنوب والتدرّب على السلاح بطريقة رسمية لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى،وأدّت الهجرة بسبب الجفاف والبحث عن مراعٍ وأرض زراعية خصبة إلى الاحتكاك مع القبائل المحلية التي دخلت في صراعات محلية شملت القبائل العربية فيما بينها، كما حدث بين قبيلتي البني هلبة والمهرية العام 1984 والقبائل ذات الأصول الأفريقية بين دار القمر والفلاتة في العام 1987،بيد أن هذه الصراعات القبلية تطوَّرت إلى تحالف بعض القبائل العربية ضد قبيلة الفور ذات الأصول الأفريقية في مناطق جبل مرة ووادي صالح، بعد الانفلات الأمني العام 1986.(19 يوسف خميس ، ورقة بعنوان أزمة دارفور: اسبابها وتداعياتها الاقتصادية، قدمت في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، جامعة القاهرة، 2004، ص. 14).

الواقع أن مشكلة دارفور ليست وليدة أحداث العام 2003م فحسب، إنما هي حصيلة نزاعات وتراكمات ورواسب ظلت مكتومة ولم تسلّط عليها الأضواء بما أن المنطقة لم تشهد وجود مشاريع تنموية ملحوظة باستثناء مشروع غرب السافانا ومشروع تنمية جبل مرّة ومشروع أبحاث غزالة، بالإضافة إلى وجود نقص كبير في المدارس والمستشفيات. وقد ساهمت كل هذه العوامل في استفحال الأمر الذي تحوَّل من غبن محلي ونزوح داخلي إلى تمرد مسلح ضد الحكومة له أهدافها، وقد ساعدت في ذلك سياسات الحكومة المركزية في الخرطوم التي بقيت تنظر إلى دارفور على أنها منطقة مرشحة للتمرد بعد ثورة داوود بولاد القيادي في الجبهة الإسلامية القومية، والذي انضمّ إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق (غارانغ) في بداية التسعينات، (20 محمد حمدان، «أمراء الحرب في دارفور: حرب القبائل .. الأيادي الخفية،» تقرير في صحيفة السوداني (الخرطوم)، 26/4/2015، ص 3).

قتل داوود بولاد وبعد مقتله بدأت قبيلة الفور في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء كيان عسكري بدلاً عن الميليشيات غير المنظمة، وأجرت اتصالات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، ومع قياداتها السياسية في الخارج وعلى رأسهم أحمد ابراهيم دريج حاكم إقليم دارفور ورئيس الحزب الفيدرالي. بيد أن الصراع لم يتطوَّر إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء قبيلة الفور بالتحالف مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة

جبل مرة غرب دارفور في 19 /يوليو 2002، حيث تم وللمرة الأولى إعلان الحركة المسلحة، وقاموا بتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور، وكانت أهداف الحركة الجديدة تحرير الإقليم من سيطرة النظام القائم بحجة مساهمتهم في تهميش المنطقة. (21 ميشال بارنييه، أزمة دارفور: الطبيب والجندي والدبلوماسيين، جريدة الأهرام، 12 أغسطس 2004).

العام 2003م تحوَّلت دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية لمواجهة التحالف الجديد بقيادة جيش تحرير السودان، خصوصاً وأن الحكومة بدأت في التنبه إلى خطورة الادعاءات التي أخذت تنتشر من أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة دولة الزغاوة الكبرى التي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر. وتزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من الزغاوة إلى حركة تحرير السودان وإلى حركة العدالة والمساواة التي أسسها الدكتور خليل إبراهيم. (22 كمال حمّاد، إدارة الأزمات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 75، تموز 2006، ص. 149- 150). انظر زكي البحيري، مشكلة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

الخاتمة

خلصت الدراسة الى أن دارفور شهدت في العقود الثلاثة الاخيرة موجة عارمة من النزاعات والصراعات القبلية، بما أنها كانت تعيش ككتلة واحدة بالرغم من التعدد القبلي والإثني بجانب تباين العادات والتقاليد والثقافات.

لكن بمرور الوقت ظهرت خلافات حادة بين بعض المجموعات القبلية مما أدي الى حمل السلاح والقتل، حينها تدخلت الادارات الأهلية لفض النزاع لكن غالباً ما تكون الحلول مؤقتة لأنهم سرعان ما يعودون الى ذات النزاع بصورة أقوى من ذي قبل فيلجأون الى المحاكم المحلية، أحيانا تحل المشكلة نهائيا ومرات أخرى تعقد مصالحات بين المتخاصمين لكن لا تنتهي الخلافات بصورة نهائية لأن دايما أحد الأطراف لا يكون راضيا عن الحل المطروح.

لذلك تفاقمت الصراعات القبلية في دارفور ربما لأسباب أخرى مثل: شح الموارد في زمن الجفاف أو الكوارث الطبيعية، الحروب الأهلية، عدم الوعي الكافي بين مجموعات النزاع والنزوح بجانب الاضطرابات السياسية، تلك الأسباب مجتمعة ادت الى تفاقم الازمة في دارفور.

النتائج والتوصيات

1 ـ النتائج

1 ـ تعرض انسان دارفور للعنف الاجتماعي بسبب الحروب.

2- الظروف الاقتصادية الصعبة بدارفور اسهمت في ظهور الأزمة وتفاقمها .

3- أثرت الأزمة في تفويت معظم الفرص الاقتصادية لإنسان دارفور.

4- عدم الوعي الكافي للقبائل أجج الأزمة في دارفور.

5- الصراعات على الأرض والموارد الزراعية والرعوية زاد من حجم الأزمة .

6- النزاعات في دارفور وعلى مدى عشرات السنين لم تكن دائماً إثنية أو مسيّسة. حيث كانت هناك نزاعات داخل المجموعات العربية نفسها وداخل الزنجية فيما بينها أيضاً. ويُعد الصراع بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة، وأحدة من الصراعات التقليدية على وجه العموم في القارة الأفريقية. وقد اكتسبت صفة خاصة في السودان، وعلى وجه الخصوص في دارفور، هذا بجانب التغيرات المناخية والتحولات البيئية المطرية خلال العقدين الماضيين الذي حدث فيه انحسار نطاق المراعي والموارد المائية إضافة إلى قلة الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة بواسطة عوامل التعرية ومن ثم الضغط على الموارد الشحيحة، والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة.

2 ـ التوصيات

1- ضرورة العمل على بناء البنية الاجتماعية من خلال إجراء المصالحات القبلية وإيجاد حلول حقيقية وجذرية حتى يعود الاقليم بل المجتمع الى أفضل حال.

2- عدم الزج بالمكونات القبلية في الصراعات السياسية التي تحدث بين النخب المتصارعة على السلطة وذلك للمحافظة على النسيج الاجتماعي بولايات دارفور.

3- ضرورة إعادة النظر في عملية دفع الديات الذي أصبح يشكل هاجساً لأهل دارفور بسبب أنها تشجع على تفشي الصراع بجانب أنها تمثل حافزاً على استمرار القتل في دارفور بطريقة غير مباشرة.

4- إعادة النظر في قوانين الأرض وتعديلها بما يحقق العدالة ويضع حداً للصراع.

5- محاربة المفاهيم السالبة مثل المفهوم عن للحاكورة، والعمل على تغييرها بثقافة المواطنة والقانون وسلطة الدولة المركزية والملكية العامة للأرض.
6- العمل الجاد على جمع السلاح من المواطنين ومن القبائل ومن الميليشيات المختلفة وتقوية القوات النظامية وتكثيف نشرها في مناطق التوتر والنزاع.
7- أن ترتفع النخبة الدارفورية إلى مستوى المسؤولية التاريخية وتضع في أولوية جدول أعمالها بناء السلام.
8- يجب على كل فرد الاهتمام بدوره الوطني حتى يتسنى له تجاوز الولاءات الضيقة.
9- بما أن معظم اهل دافور كانوا يمارسون الزراعة والرعي فلا غرو عندما تتطاحن القبائل حول المساحات الزراعية والمسارات الرعوية، لكن لا ينبغي أن تصل هذه الاحتكاكات الى مرحلة الاختلافات الحادة حتى يصعب حلها.

□

قائمة المصادر والمراجع

1ـ عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور، دارفور، إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين 2006م (هولندا: جامعة بيرغن، منشورات رواق)

2ـ الرشيد رمضان سعد الله، «أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا: دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً،» 2008م (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، جامعة أم درمان الإسلامية.

3ـ سعد الله، «أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا: دراسة حالة السودان –دارفور نموذجاً،»

4 ـ حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، ومحمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية 2006م، الخرطوم: دار عزة للنشر.

5 ـ محمد حمدان، «أمراء الحرب في دارفور: حرب القبائل.. الأيادي الخفية،» تقرير في صحيفة السوداني (الخرطوم)، 26/4/2015.

6 ـ آدم. إيدام عبد الرحمن، تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات في العصور الوسطى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2008.

7 ـ أبو سليم، محمد إبراهيم، الفور والأرض، وثائق تمليك، 1975م: الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم.

8 ـ أبو سن. علي عبد الله، مذكرة تاريخية عن مديرية دارفور ووضعها 1967م: الخرطوم، دار الوثائق القومية.

9 ـ جاد الله. عبد الله على، مع الإدارة الأهلية في مسيرتها 2005م الخرطوم، مركز عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية.

10 ـ حسين. عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، 2012م ج1، مصر، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة.

11 ـ داود. عبد المجيد عبد الرحمن، صراع الموارد وأثرها على الأمن الوطني السوداني 2009م الخرطوم، مركز إيمان للطباعة والنشر.

12 ـ صالح. التجاني مصطفى محمد، الصراع القبلي في دارفور، أسبابه وتداعياته وعلاجه،2000م: دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

13ـ عبد الله. علي حسن، الحكم والإدارة في السودان،1986م: القاهرة دار المستقبل العربي.

14ـ رزق مرقص، تطور نظام الإدارة الأهلية في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924، 1984م: القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15ـ جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية (1919م – 1939 م) 1972م: الخرطوم، مترجمة هنري رياض، مكتبة خليفة عطية.

16ـ زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، 2006، : القاهرة .

17ـ مصطفى حوجلي، دارفور: البيئة والإنسان، الأهرام، 1 أغسطس 2004.

18ـ كمال حمّاد، إدارة الأزمات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 75، أبريل 2006.

19- انظر جريدة الشرق الأوسط الصادرة من لندن، العدد 9867 سبتمبر 2005.

20- صلاح الدين حمزة الحسن، أزمة دارفور وتوصيات هارتزل، على موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية، تاريخ 25 مايو 2005.

21- يوسف خميس أورفاس، ورقة بعنوان أزمة دارفور: اسبابها وتداعياتها الاقتصادية، قدمت في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، جامعة القاهرة، 13-14، 2004، ص. 14.

الدوريات

1. دار الوثائق القومية، الخرطوم. أبي شوك. أحمد إبراهيم، "مذكرة عن الإدارة الأهلية النشأة والتطور"، متنوعات 12/265/3520،
2. دار الوثائق القومية الخرطوم، منوعات1 /126/1654، الإدارة الأهلية
3. - دار الوثائق القومية الخرطوم، منوعات1/78/1405 الإدارة الأهلية.
4. - دار الوثائق القومية الخرطوم، المنوعات 1/126/1655 الإدارة الأهلية
5. - دار الوثائق القومية الخرطوم، منوعات 1/171/2451 الإدارة الأهلية بين الإنشاء والبقاء

6- الطريفي. العجب أحمد، "الإدارة الأهلية في السودان"، مجلة الخرطوم، العدد 10، يوليو 1967.

مو اقع الانترنت:

A. www.aljazeera.net/NR/exeres/صE73316E2.

B. www.aljazeera.net